

خطة البحث

المقدمة.

I- نشأة و أهداف و تطور صندوق النقد الدولي.

II-1- اتفاقية برتون وودز .

II-2- مخطط كينز .

1-2- مخطط هاري هوبت .

1-3- نشأة الصندوق .

2- أهداف الصندوق.

3- تطور الصندوق .

3-1- تحليل أزمة برتون وودز .

3-2- تعديل أحكام الصندوق .

II- الهيكل التنظيمي للصندوق و موارده و أشكال مساعداته .

1- الهيكل التنظيمي للصندوق .

1-1- الأجهزة المسيرة .

1-2- الأجهزة الاستشارية .

2- موارد الصندوق.

2-1- حصص الأعضاء.

2-2- الاقتراض.

3- أشكال المساعدات .

3-1- المساعدات المالية.

3-2- المساعدات الفنية.

III- دراسة علاقة الجزائر بالصندوق .

1- علاقة الجزائر بالصندوق و الاتفاقيات المبرمة معه .

1-1- نشأة العلاقة بين الجزائر و الصندوق .

1-2- اتفاق الجزائر مع الصندوق سنة 1989.

1-3- اتفاق الاستعداد الائتماني STAND LUY 3 جوان 1993.

- 2- إعادة جدولة الديون الخارجية للجزائر .
 - 2-1- طريقة إعادة الجدولة .
 - 2-2- التسهيلات و اتفاقية متعددة الأطراف .
 - 2-3- إعادة الجدولة الأولى لديون العمومية 1 جوان 1994 .
 - 2-4- إعادة جدولة القانية 21 جويلية 1995 .
 - 3- تقييم الصندوق و الانتقادات الموجهة له .
 - 3-1- تقييم صندوق النقد الدولي .
 - 3-2- تقييم ا لمس الوطني الاجتماعي .
 - 3-3- الانتقادات الموجهة لبرنامج الصندوق .
- الخاتمة .

المقدمة

نتيجة للاضطرابات الشديدة التي مست الاقتصاد العالمي بعد الحربين العالميتين I و II انحصرت معظم اقتصاديات دول العالم ما أدى إلى سع هذه الدول خاصة الكبرى منها إلى محاولة تنظم التجارة الدولية و محاولة وضع الأسس الكفيلة بإصلاح النظام النقدي الدولي و استقراره و قد أفرز هذا التعاون إنشاء مؤسسات مالية من أهمها صندوق النقد الدولي و هو الموضوع الذي سنتطرق إليه ف بحثنا هذا.

فمن خلال الفصل الأول سنحاول توضيح التطور التاريخي لظهور صندوق النقد الدولي و طرية إنشائه و تطوره و أهم أهدافه ثم التعرض إلى تنظمه الهيكلي و موارده و أشكال مساعداته من خلال الفصل الثاني و أخرا و في الفصل الثالث سنتطرق إلى العلاقة بين الصندوق و الجزائر من خلال محاولة علاجه لأزمة المديونية و انعكاسا a و تقييم دورة في الجزائر.

I- نشأة و تطور الصندوق و أهدافه:

على اثر الاضطرابات التي سادت نظام النقد الدولي خلا فترة الحرب العالمية الثانية أجمعت الدول رأبها على تسلم أمرها إلى منظمة دولية تأخذ على عاتقها مهمة الإشراف على تغيير أسعار صرف عمات الدول، و قد كان مؤتمر برتون وودز بالولايات المتحدة في جويلية 1944 الذي عتر نقطة تحول في العلاقات الاقتصادية الدولية قد وضع الأساس للتعاون فيما بين الدول و لحل مشاكل النقد العالمية.

I-1- اتفاقية برتون وودز:

نتيجة الفوضى التي سادت النظام النقدي الدولي قبل وخلال الحرب العالمية الثانية اندفعت الدول للبحث عن نظام نقدي دولي جديد من شأنه التخفيف من حدة هذه الاضطرابات و الأزمات و كذا يحقق ه أهدافها المتمثلة في خلق تجارة دولية متعددة الأطراف، ثبات أسعار الصرف، إمكانية التحويل من العملات، ...

على إن تمتع النظم الجديد بمرونة كافة فيكون بمقدور هذه الدول إتباع السياسة النقدية الملائمة لظروفه الاقتصادية في الداخل.

و يتشكل هذا النظام أساسا من مؤسسة مالية دولية تربطها علاقات بالبنوك الوطنية المركزية للدول، و ف هذا الإطار برزت مناقشات عديدة بتشجيع كل من الولايات المتحدة الأمريكية و إنجلترا حول الطرق المثلى للتحكم في أسعار الصرف و في ظل أي نظام نقدي، و كيفية تسهيل حركة المبادلات الدولية و تحقيق نوع من التوازن في ميزان المدفوعات للدولة.

و منه تم استدعاء مجموعة من الخبراء الماليين الأربع و أربعين دولة للمشاركة في المؤتمر النقدي للخروج بوثيقة تعتبر معاهدة دولية لتنظيم الحياة الاقتصادية و المتمثلة في اتفاقية برتون وودز، هذه الأخيرة تعتمد بشكل كبير على مخطط " هاري هوایت" الامريكى، و تأخذ بعض البنود من خطط "اللورد كينز" الإنجليزي.

I-1- مخطط كينز

هو مشروع نسب لواضعه البريطاني "اللورد مينارد كينز" و قد وضع المشروع سنة 1941 إلا انه قدم كورقة عاملة سنة 1943 يرسم فيها الإطار الذي من خلاله يمكن قيام نظام نقدي دولي. و لقد تمحور هذا المخطط حول فكرة جوهرية مفادها تكوين اتحاد ماصة دولي، أو بالأحرى إنشاء بنك مركزي دولي للاحتياط، بحيث يتيح للدول الأعضاء أن تحصل على اعتمادات واسعة و تستطيع بواسطتها تسديد عجزها الخارجي و عليه فإن الذهب لا يمكن اعتباره الحل الأمل لاسيما إذا

كانت الدولة تتمتع بفائض كبير يمكنها من جلب هذا المعدن و كذا اقتراح كينز إضفاء الطابع النقدي على المبادات الدولية و ذلك في إطار أسعار الصرف الثابتة.

و على ضوء ما سبق مكن معرفة العناصر التي يتضمنها المخطط و التي تتمثل في:

أ- إنشاء عملات دولية جديدة: يتم ذلك بسعر صرف ثابت بالنسبة للذهب و اصطلاح على تسميته (البانكور - BANCOR) و بذلك يلغى كل الاحتياطي من العملات الرئيسية إلا أنه يبقى على قاعدة صرف الذهب و هذا لأغراض نقدية دولية، حيث يرى كينز انه عند دخول المخطط حيز التنفيذ و التطبيق تصبح المدفوعات الدولية تتم بعمليتين فقط هما (البانكور و الذهب) و يمكن للدول الحصول على البانكور عن طريق بيع الذهب و استخدم حقها في الاقتراض من " اتحاد المقاصة الدولي"، أما العملية العكسية أي الحصول على الذهب مقابل البانكور فإن ذلك غير ممكن.

و يستند هذا المخطط أيضا على حالات العجز و الفائض، ففي حالة العجز تلجأ الدول لبيع الذهب أو الاقتراض من أجل الحصول على البانكور حيث يمكن تحديد حجم الحصة لأي بلد على أساس صادرات و واردات البلد، و من ثم تحديد رسم يقدر بـ 1% سنوا للدولة التي تطلب قرضا لا يزيد عن نصف حصتها، أما إذا تجاوزت ذلك فيا ما مجبرة على دفع رسوم 2% سنوا و حتى الدول التي تحقق فائضا و ذلك عندما يفوق رصيدها الدائم نصف حصتها و قد حدد هذا الرسم بـ 1% سنويا.⁽¹⁾

ب- تطبيق نظام معدل صرف ثابت: إن تطبيق هذا النظام يجعل ك العملات بما فيها العملات المهيمنة تشترك ف عملة موحدة هي " البانكور" و في هذا ا مال فإن معدلات الصرف ثابتة، و قد افترض كينز في هذا ا مال السماح بتخفيض اعملة في حدود 5% إذ تجاوزت الدولة 25% من حصتها خلال السنة.⁽²⁾

- إنشاء بنك مركزي دولي.
- إنشاء عملة جديدة تكون دولية التعامل تدعى " البانكور"
- و ما يجدر ملاحظته هو أن الأسس التي قام عليها المشروع كانت تخدم المصالح الخاصة لبريطانيا و تتجاوب مع أهدافه التي ترمي على تحقيقها بإقامة هذا النظام الجديد حيث تسعى لتحقيق ما يلي:
- إيجاد الكيفية المناسبة التي تسمح بالحصول على كمية كبيرة من الدولارات لإعادة بناء الاقتصاد و تصحيح العجز الكبير في ميزن المدفوعات.
- استخدام السياسة النقدية بحرية تامة دون القبول بفرض قيود معينة.

(1) د. الهادي خالدي، المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، المطبعة الجزائرية للمجلات و الجرائد، الجزائر 1996، ص40.

(2) د- الهادي خالدي، المرجع نفسه، ص41.

- تقوية مركز الجنيه الإسترليني و بشكل خاص مقابل الدولار مع تمكين لندن من القيام بدورها كسوق نقدية متطورة.

1-2- مخطط هاري هويت:

عن الطرح الذي قام به (هاري ديكستر هويت) كان بناء على تجربته و معرفته للأوضاع الاقتصادية العالمية التي اكتسبها من خلال ممارسته لوظيفته كأمين مال للخزينة الأمريكية. فمخطط هويت يعكس وجهة نظر الأمريكيين و يمكن تلخيص طرح هويت ف نقطتين:

- ضرورة إنشاء وحدة حساب اسمها "UNITAS" محدودة بالنسبة للذهب.
- اقتراح صندوق لتسوية المبادلات بين العملات و هذا من اجل تصحيح الاختلافات الموجودة و هذا لا يتم إلا بتثبيت العملات الأجنبية بالنسبة للوحدة "UNITAS".
- و قد ركز هوات على ضرورة توازن المدفوعات أكثر من اهتمامه بالقضايا التجارية، و حتى يمكن للدولار أن يحتل مكانته فإنه يقترح تمويل الولايات المتحدة الأمريكية لهذا الصندوق القسط الأكبر من اجل إمتلاكها لأكبر احتياطي من الذهب العالم.

و على العموم يمكن حصر أوجه التشابه بين المشروعين في النقاط التالية:

- كلا المشروعين يقترحن إنشاء مؤسسة دولية مشتركة.
- كلاهم يؤكد على ضرورة منح مساعدات تمويلية للبلدان الأعضاء التي تعاني عجز في ميزن مدفوعا لـ.

- العم على استقرار أسعار الصرف عن طريق تثبيت العملات الأجنبية بالنسبة لـ "UNITAS" و هذا رأي هويت و تثبيتها بالنسبة لكينز.

و أما بخصوص أوجه الاختلاف تكمن في فكرة اتحاد المقاطعة الدولي و جوهر الاختلاف يكمن ف بسط الاستقرار، غذ يعد بمثابة بنك للدول الأعضاء نظرا للعلاقة التي ستربطه بالبنوك المركزية، كما أنه لم يتطرق إلى التزامات الدول الدائنة بل يقترح قيودا صارمة تجاه الدول المدينة.

و فيما يخص تضارب المشروعين فإن هذا يعد طبيعيا لأنه يعكس السباق الذي نشأ بين الدولتين، و قد احتاج التقريب بين المشروعين المتعارضين إلى إلقاء ممثلي كل من الدولتين 9 مرات بواشنطن في سبتمبر و أكتوبر 1943، و حاولا مقدما المشروعين التوصل إلى حل وسط يتمثل في مشروع مشترك، و بعد مناقشات مطوية فز مشروع هويت لأسباب سياسية تتمثل في هيمنة الاقتصاد الأمريكي، خاصة أن بريطانيا مازالت تحت نيران الحرب العالمية الثانية و بالتالي فقد تحلى البريطانيون عن

مخططهم و انظموا إلى المخطط الأمريكي مقابل رفع الأمريكيين للرأسمال المخصص لصندوق الاستقرار من 5-9 مليارات دولار.

و قام النظام الندي الدولي الجديد بموجب اتفاقية بريتون وودز على أساس مخطط هوايت مع استكماله بجزء مما و د في مخطط كينز.
1-3- نشأة الصندوق.

إن النتائج المترتبة عن الازمة الاقتصادية الذي ساد خلال الثلاثينيات و كذا الدمار الناجم عن الحرب العالمية الثانية أرغم الدول المتحالفة على الاتفاق من اجل وضع أسس جديدة للتعاون الدولي بسبب الازمة العالمية للتبادل و الازمة المدفوعات المتعدد الأطراف.

فمن سنة 1941 شرعت الحكومة الأمريكية في إعادة البناء الاقتصادي لما بعد الحرب وفق منظور ليبرالي، و قد ترجم هذا التطور من خلال اتفاق التعاون المتبادل بين الولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا في 23 فيفري 1942، و نظرا لهذه الأسباب بادرت الولايات المتحدة الأمريكية إلى حث الأمم المتحدة بعقد مؤتمر اقتصادي عالمي لمناقشة و تحليل الأفكار المطروحة، هذه الأخيرة وجهت الدعوى إلى 44 دولة، و عرض في المؤتمر التمهيدي أهم المقترحات التي وردت في مخططي كينز و هوايت و كان ذلك في 15 جوان 1941.

ثم كان مؤتمر بريتون وودز من 1 إلى 22 جويلية 1944 الذي تم فيه التشاور و مناقشة المشروعين بصفة رسمية، حيث وضع ممثلو البلدان المشاركة اتفاقية التأسيس لمؤسسة دولية تشرف على النظام النقدي الدولي، و تمخض عن هذه الأخيرة إنشاء كل من:

- صندوق النقد الدولي.
- البنك العالمي للإنشاء و التعمير.

الجدول (01) الدول المؤسسة للصندوق النقدي الدولي.

1	استراليا	10	الدانمارك	19	هايتي	28	زيلندا الجديدة	37	بريطانيا
2	بلجيكا	11	الدومينيكان	20	الهندوراس	29	نيكاراغوا	38	السلفادور
3	بوليفيا	12	الإكوادور	21	الهند	30	النرويج	39	تشيكوسلوفاكيا
4	كندا	13	مصر	22	العراق	31	بنما	40	إفريقيا الجنوبية
5	الشيلي	14	و.م.أ.	23	إيران	32	البرغواي	41	الاتحاد
6	الصين	15	إثيوبيا	24	أيسلندا	33	هولندا		السوفيياتي
7	كولومبيا	16	فرنسا	25	ليبيريا	34	البيرو	42	الاورغواي
8	كوستاريكا	17	اليونان	26	لكسمبورغ	35	الفيليبين	43	فنزويلا
9	كوبا	18	غواتيمالا	27	المكسيك	36	بولونيا	44	يوغسلافيا

المصدر: د. الهادي خالدي، مرجع سابق، ص49.

قضى مؤتمر بريتون وودز بان الدول المؤسسة هي التي وقعت على الاتفاقية أو التي قبلت حكومتها الانضمام او التوقيع على الاتفاقية قبل تاريخ 1945/12/31.

و في 1945/12/27 تم التوقيع على نص الاتفاقية من قبل 29 دولة فقط، و دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ بع أن تحقق الشرط الذي تضمنته المادة العاشرة من ذلك الاتفاق و المتمثل حسب الملحق (أ) للاتفاق نفسه في التوقيع عليه من طرف عدد من الدول يمتلك مجملها 65% من حصص الصندوق و إيداع تلك الدول أدوات التوقيع لدى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية.

I-3- أهداف الصندوق.

أوكلت إلى الصندوق النقدي الدولي مجموعة من الأهداف نُحصرها فيما يلي:

1. تشجيع التعاون الدولي عن طريق اتجاه هذه المؤسسات الدائمة التي يبيء الوسائل اللازمة للتشاور في المسائل النقدية الدولية.

2. تيسير التوسع و النمو المتوازن في التجارة الدولية و بالتالي الإسهام في تحقيق مستويات مرتفعة من العمالة و الدخل الحقيقي و المحافظة عليها، و في تنمية الموارد الإنتاجية لجميع الأعضاء و اعتبار كل هذا بمثابة أهداف رئيسية للسياسة الاقتصادية.

3. العمل على تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف و المحافظة على ترتيبات صرف منتظمة بين البلدان الأعضاء، و تجنب التنافس لتخفيض قيم المعاملات و يتم ذلك عن طريق:

- أ- تثبيت سعر الدولار بالذهب و إمكانية تحويله ذهب من جهة و تحديد أسعار
لصرف العملات للأعضاء على أساس الذهب و الدولار من جهة أخرى.
- ب- السماح بتقلبات في أسعار العملات في حدود 1% و متابعة سياسات تغيير أسعار
صرف العملات للدول الأعضاء التي تعاني عجزا في ميزان مدفوعا أ.
4. المساعدة على إقامة نظام مدفوعات متعدد الأطراف فيما يتعلق بالمعاملات الجارية بين البلدان
الأعضاء، و إلغاء القيود المفروضة على عمليات الصرف و المعرقة لنمو التجارة العالمية.
5. تدعيم الثقة لدى البلدان الأعضاء متيحا لها استخدام موارده العامة مؤقتا بضمانات كافية كي
تتمكن من تصحيح الاختلالات موازين مدفوعا أ دون اللجوء إلى إجراءات مضرّة بالرخصاء
الوطني أو الدولي.

و لتحقيق الأهداف السابقة فإن على الدول الأعضاء الالتزام بما يلي:

- تبادل المعلومات بينها بحيث تلزم كل دولة عضو بتقديم معلومات دقيقة و وافية عن
حالة ميزان مدفوعا أ للصندوق و تقديم عرضا عن حال احتياطا أ و استثماراته و كذا
مستوى الدخل الوطني و تقديم معلومات حسب مستوى الأسعار و النفقات، و
بالمقابل يضع كل هذه المعلومات تحت تصرف الدول الأعضاء، كما يلزم بتقديم
مساعدته الاستشارية فيما تعلق بالأنظمة النقدية.
 - إزالة العقبات التي تحول دون التشجيع الحسن للتجارة الدولية برفع الحواجز الجمركية و
سن القوانين الداخلية تسهل عملية نق السلع و الخدمات.
 - استخدام الدول الأعضاء لموارد الصندوق بفرض تصحيح الاختلالات في موازين
مدفوعا أ لأن ذلك قد يؤثر سلبا على باقي الدول الأعضاء.
 - تحقيق حرية تحويل العملات بتجنب الرقابة على أسعار اصرف داخل الدول الأعضاء.
- و مما سبق فإننا نرى بأن الولايات المتحدة الأمريكية استغلت خروج أوروبا من الحرب العالمية
الثانية منهكة اقتصادا من جهة و حياز أ لأكبر احتياطي من الذهب المقدر بـ 24600 مليون دولار من
جهة أخرى، لتفرض هيمنتها على النظام الاقتصادي الدولي الجديد لتلك الفترة و يتضح ذلك من خلال
بنود اتفاقية بريتون وودز حيث حث البند الثامن على إجبار الدول الأعضاء على تفادي فرض القيود
على المدفوعات الجارية و أيضا على سياسات التبادل المتعددة الأطراف، كشرط للحصول على خدمات
الصندوق النقدي الدولي، مما خدم مصلحته.

I*-2- تطور الصندوق.

1-2- تحليل أزمة بريتون وودز.

نتيجة لأزمة الثقة بالدولار الأمريكي التي كان سببها هو العجز الكبير في ميزان المدفوعات الأمريكي و سياسة الاستثمار الخارجي التي اتبعتها الولايات المتحدة الأمريكية و ما رافق ذلك من ارتفاع معدلات تضخم و هروب رؤوس الأموال الأمريكية لأوروبا، حدثت موجة تحويل الدولار إلى عملات أخرى أهمها المارك الألماني فالبرغم من المكانة احتلها الدولار الأمريكي في نظام الصندوق إلا أن بعض الأحداث الدولية أثرت على مركزه (حرب كوريا 1951 أزمة السويس 1956) و ذلك من خلال تأثيرها على ميزان المدفوعات الأمريكي، و كذلك ساهمة بعض الأحداث النقدية في أوروبا من زيادة إضعاف مركز الدولار كاتفاق 14 دولة أوروبية على قابلية عملا لـ وفقاً لقيم تعادل معينة مع توحيد أسواق صرفها⁽¹⁾، و كذلك تدفق رؤوس الأموال من الدولار على أسواق الصرف الأوربي و ذلك لأسعار الفائدة المرتفعة. هذا الموضوع دفع بالسلطات الأوربية النقدية إلى اغتنام الفرصة وذلك بعد التدخل في حل الدولار لدعم أسعار صرف عملا لـ.

و بعد هذه الأحداث توالى أزمة الدولار الأمريكي بسبب زيادة العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي حتى عام 1971 حين أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية (أوت 1971) إجراءات اقتصادية شديدة لمواجهة الموقف و أهمها التوقف عن تحويل الدولار إلى ذهب (في عهد نيكسون) أو إلى عملات أخرى قابلة للتحويل و قلصت من نفقا لـ و جمدت الأجور، و رفع معدلات الضريبة على الواردات، كما فرضت الرقابة على المدفوعات و التجارة الخارجية⁽²⁾ فالسياسة الاقتصادية التي قامت لـ الولايات المتحدة الأمريكية لحماية الدولار أدت إلى ا يار اتفاقية بريتون وودز من خلال ا يار قاعدتين أساسيتين لهذه الاتفاقية:

- التراجع عن تحويل الدولار إلى ذهب.
- التراجع عن مبدأ ثبات أسعار الصرف بعد تتابع عمليات التعويم من قبل الدول الأعضاء.

(1) د- وجددي محمد حسين، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعات المصرية، ص359

(2) د- وجددي محمد حسين، المرجع نفسه، ص359.

الأهداف المنصوص عليها في الاتفاقية المتعلقة بالإصلاحات الاقتصادية التي تضمنتها رسالة حسن النية التي وافق عليها الصندوق و هذه الأهداف تتعلق بالسياسة الاقتصادية الكلية لتخفيض قيمة العملة و تحرير الأسعار بما فيها أسعار الصرف و أسعار المواد الواسعة الاستهلاك و تحقيق فائض في الميزانية لتمويل التطهير المالي للمؤسسات العمومية و التحكم في التضخم و تنويع الصادرات من غير المحروقات و تحرير التجارة و تثبيت نمو الكتلة النقدية إلى 2% في سنة 1991.

2- إعادة جدولة الديون الخارجية الجزائرية.

إذا كان خيار إعادة الجدولة للديون الخارجية أمرا مستجدا قبل 1993 من طرف السلطات العمومية الجزائرية فإن هذا الخيار أصبح يفرض نفسه بقوة نتيجة ثقل عبء خدمة الدين و التي أصبحت تمتص كل إيرادات الصادرات و الشيء الذي زاد من حد ما انخفاض أسعار المحروقات بالإضافة على انغلاق المؤسسات المالية و اشتراط الدائنين إعطاء الضوء الأخضر من طرف الصندوق النقدي الدولي. و نظرا للتدهور الوضعية المالية و الاقتصادية للبلاد في اية 1993 إذا كان من المتوقع أن تصل نسبة خدمة الدين إلى 100% من إجمالي الصادرات طلبت الجزائر إعادة الجدولة يو ما الخارجية و عقد عدة اتفاقيات مع الصندوق النقدي الدولي و كان أولها By STAND سنة 1994 و أخرى من نوع التسهيلات التمويلية الموسعة في سنة 1995 فتوجهت إلى نوادي الدائنين في باريس و لندن لإعادة جدولة ديو ما العمومية و الخاصة.

ثانيا: منهجية و إجراءات إعادة الجدولة:

باعتبار أن القرارات الاقتصادية هي في الأخير قرارات سياسية بحتة فإن الجزائر قررت إعادة الجدولة لديو ما الخارجية و يعتبر البلد الذي يطلب إعادة الجدولة لديونه في حقيقة الأمر هو في حالة توقف عن الدفع و كما جرت العادة فإن الدائنين يخضعونه لجملة من القواعد و الإجراءات و يلزمه المرور بعدة مراحل من المفاوضات للوصول إلى إعادة الجدولة لديونه و هذا ما فعلته الجزائر، حيث باشرت عدة مراحل من المقاومات مع خبراء الصندوق النقد الدولي تعلقت في البداية حول وضعية الاقتصاد الجزائري ثم مرحلة أخرى ارتكزت حول الإصلاحات التي يجب تنفيذها و تتدرج زيارة وفد عن الصندوق من الخبراء إلى الجزائر التي تعبر عن برنامج الاستقرار الاقتصادي التي تنوي الالتزام به لاسترجاع التوازنات المالية خلال سنة من التطبيق و الذي يحمل عنصر رضي الصندوق الذي تنص مبادئه على أن ترتيبات الصندوق ليست اتفاقية تعاقدية مع الأعضاء و إنما هي قرارات من الصندوق تحدد بالاتفاق مع الأعضاء شرط مساعدته المالية لهم و توقفت الجزائر عن الدفع مباشرة بعد إرسالها الرسالة حسن النية للصندوق الذي وافق مجلس إدارته عليها في ماي 1994 و تعتبر موافقة الصندوق النقد الدولي على

برامج الاستقرار الاقتصادي بمثابة ضمان أساسيا للدائنين الذين علقوا مساعدتهم المالية بالاتفاق مع الاقتصاد و قبولهم للدخول في مفاوضات ترمي إلى إعادة الجدولة و قد صاحب موافقة مجلس الإدارة على رسالة حسن النية منح تسهيلات مالية للجزائر باعتبارها عضو في الصندوق بحوالي مليار دولار و قبل المرور على نادي باريس قام الوفد الجزائري المفاوض (وزير المالية، محافظ البنك المركزي) بشرح البرنامج الاقتصادي للعديد من الدول الدائنة و المؤسسات المتعددة الأطراف و هذا للحصول على الدعم الضروري لتنفيذ البرنامج الذي يتوقف أساسا على ثقة الدائنين فيه و قد تقدمت الجزائر رسميا بطلب إلى رئيس نادي باريس إلى الاجتماع و هو ما تم فعلا في 31 جوان 1994 بحضور الوفد الجزائري يقوده وزير المالية و ممثلين على الصندوق و البنك العالمي و ممثلين آخرين عن بعض الهيئات و البنوك و بعد 36 ساعة من المفاوضات ثم التوصل إلى المحضر الرسمي الذي يحدد الإطار العام لإعادة الجدولة و تعتبر الديون القابلة لإعادة الجدولة لدى نادي باريس هي الديون العمومية المتوسطة و طويلة الأجل يستثنى منها قصيرة الأجل المقدرة بحوالي 60% من إجمالي الديون الجزائرية و المقدرة في أواخر سنة 1993 بـ 24.012 مليار دولار و قد كان هدف النادي **وضعا** هو لأجيل الدفع للنسبة من خدمات الديون العمومية للجزائر باعتبارها تواجه أزمة السيولة.

طريقة إعادة الجدولة: اتفق الدائنون في نادي باريس بعد العرض الذي قدمه وزير المالية الجزائري على أن يتم إعادة الجدولة وفق الآلية التطبيقية و طريقة التسديد التاليين:

أ- مجال التطبيق: مست إعادة الجدولة للديون المبرمة قبل تاريخ 30 ديسمبر 1993 وهو تاريخ محدد و مثبت لا يمكن تجاوزه و التي تستحق خلال الفترة التي تمتد من 1 جوان 1994 إلى 31 ماي 1995 و المسماة بفترة التجسيد أو نافذة التجسيد و التي تحسب عموما بناء بما يتوافق مع الفترة التي يستغرقها برنامج الاستقرار الاقتصادي (اتفاق الاستعداد الائتماني) المتفق عليه مع الصندوق قبل المرور إلى نادي باريس و المقدرة بـ 12 شهر.

ب- طريقة التسديد: باعتبار أن الجزائر بلد منتج للبترو و له قدرات كبيرة فهو يصنف من الدول ذات الدخل المتوسط و ليس من الدول الفقيرة و من هنا فإن طريقة التسديد المختلط و تتضمن:

- التسديد يكون على أساس إطالة فترة الاستحقاق إلى 16 سنة.
- مدة العضو تقدر بـ 4 سنوات على الأكثر
- التسديد يبدأ بعد الانتهاء من فترة الأعضاء أي السنة الخامسة ابتداء من سنة 1998 فالجزائر لا تسدد أي شيء من المبلغ المعاد جدولته في 4 سنوات الأولى و تسدد فقط 10,7% من المبلغ خلال أربع السنوات التالية.

و في الأخير نشير إلى أن الجزائر و بمجرد إعادة الجدولة تحرم من الحصول على قروض مالية على الأقل خلال فترة العضو في حين تبقى القروض التجارية المضمونة للمديونية (إلغاء) باعتبار أن الجزائر لا تعتبر بلد فقير مقارنة مع الدول التي استفادت من ذلك منها الدول الإفريقية و بعض دول أمريكا اللاتينية.

2- التسهيلات المالية و الثنائية و المتعددة الأطراف:

إعادة الجدولة مثلما تسمح بالحصول على النقود السائلة تمكن كذلك للبلد المدين من تحرير شرائح القروض ا حدة في إطار تنفيذ بعض الشروط و الاتفاق مع الصندوق و الحصول كذلك على تسهيلات مالية من الهيئات المتعددة الأطراف.

و بصفة عامة شكل إجمالي القروض التي ترغب الجزائر في الحصول عليها بالإضافة إلى مليار دولار من الصندوق أكثر من 01 مليار دولار من المؤسسات المتعددة الأطراف 5,3 مليار دولار ناتجة عن عملية إعادة الجدولة بالإضافة إلى المساعدات المالية الثنائية على شكل قروض تجارية.

3- إعادة الجدول الأولى للديون العمومية 1 جوان 1994:

بعد التوقيع على اتفاقية STAND . BY دخلت الجزائر في مفاوضات مع نادي باريس لإعادة جدولة ديون العمومية و قد تم جدولة 5,3 مليار دولار و تم تحديد مدة تسديد 16 سنة مع 4 سنوات فترة إعفاء و تشمل الديون التي وصلت إلى 5 مليار سنة 1994 مقابل 8 مليار دولار سنة 1993 حيث أصبحت نسبة الديون إلى الصادرات 86% سنة 1993 و هكذا تم التوقيع على 17 اتفاقية ثنائية أولها كانت مع كندا في سبتمبر 1994 و آخرها مع إيطاليا فيفري 1995.

و تعتبر الاتفاقيات الثنائية تجسيدا للاتفاق العملي و الشامل لإعادة الجدولة حيث بلغت الديون العمومية 13,5 مليار دولار بالنسبة للدين القائم الذي يساوي 26 مليار دولار و أهم الصعوبات التي واجهت المفاوضات هي تردد اليابان و الذي طالب بضمانات و معاملة خاصة.

4- إعادة الجدولة الثنائية 21 جويلية 1995

استمرار لعملية إعادة جدولة الديون العمومية عبر نادي باريس تم يوم 21 جويلية 1995 إمضاء ثاني اتفاق مع الدائنين الرسميين و قد مست هذه العملية القروض المضمونة التي حصلت عليها الجزائر قبل 30 سبتمبر 1993 و هو المبلغ المتبقي بعد إعادة الجدولة **الأولى** بحيث تم الاتفاق على أن التسديدات تكون ضعيفة من 1995 إلى 2005 و تصبح أكثر أهمية بعد ذلك وهو ما يسمى التسديد المختلط و على هذا فإن رزنامة التسديد تكون كما يلي:

- تسديد 0,43% من المبلغ المعاد جدولته في 1999/11/30

- تسديد 0,60% من المبلغ المعاد جدولته في 2000/11/30
- تسديد 0,43% من المبلغ المعاد جدولته في 2001/11/30
- تسديد 0,98% من المبلغ المعاد جدولته في 2002/11/30
- تسديد 8,82% من المبلغ المعاد جدولته في 2011/11/30
- تسديد 9,59% من المبلغ المعاد جدولته في 2012/11/30

و يجب على الجزائر أن توقع على 17 اتفاقية قبل 31 مارس 1996 بحيث تم التوقيع على 14 اتفاقية ثنائية كان آخرها مع الولايات المتحدة الأمريكية يوم 28 مارس 1996 بمقدار 1 مليار دولار، لقد سمح الاتفاق الثنائي بإعادة جدولة أكثر من نصف الديون العمومية و يبدي التسديد في اية 1999 و المدفوعات تكون على مدى 25 سداسي و بصفة تدرجية بالنسبة ل 8 سنوات الأولى بحيث تدفع الجزائر خلالها 9% من أصل الدين.

تقييم صندوق النقد الدولي.

كانت نتائج السياسات النقدية المتشددة و الإصلاحات الهيكلية و المؤسسية

- 1- تحول العجز بين الميزان المالي للحكومة من 9% سنة 1993 إلى فائض بنسبة 3% سنة 1996 و 2,4% سنة 1997.
- 2- انخفاض نسبة السيولة من 99% عام 1993 إلى 36% عام 1997 بسبب السياسة النقدية المتشددة.
- 3- تعزيز الوضع الخارجي للجزائر بسبب تجديدها سياسات إدارة الطلب و تخفيض قيمة الدينار الجزائري.
- 4- تراجع نسبة الهبوط في إجمالي الناتج المحلي من 2% عام 1993 إلى 1% سنة 1994 و ارتفاع معدلات النمو الحقيقي إلى حوالي 4% عامي 1995-1996.

تقييم المجلس الوطني الاجتماعي.

إن تطبيق برنامج التعديل الهيكلي انجر عنه آثار اقتصادية و اجتماعية و خيمة أهمها:

- 1- حصاد عملية التصنيع و احتواءها و السيطرة عليها
- 2- شل قدرات القطاع الزراعي و إعاقاة فرص التطور التكاملي
- 3- إضعاف مكانة الدولة
- 4- الإشراف الاستشاري الأجنبي على قطاع الخدمات و التجارة
- 5- تفاقم الفقر و انتشاره في ا تمع الجزائري

6- تدهور القدرة الشرائية و ظروف السكان المعيشية

7- توسع البطالة و تفاقمها خاصة لدى الشباب.

الانتقادات الموجهة لبرنامج صندوق النقد الدولي.

1- برامج و سياسات الصندوق مدف إلى جعل الدول النامية مجرد توابع يجب عليها التكيف

الايدولوجيات الرأسمالية بهللا أن تكيف اقتصاديا المصالحها و متطلبات شعوا .

2- العمل على إجبار الاقتصاديات النامية على التحول إلى اقتصاديات ليبرالية و تدعم القطاع

الخاص على اعتبار انه في ظل سوق مفتوحة سيؤدي ذلك على انخفاض العجز في الميزانية

العامة و بحكم أن القطاع الخاص في الدول النامية لا يتوفر على إمكانيات تمكنه من

استيعاب الاقتصاد الليبرالي الذي تفرضه الدول المتقدمة التي تملك قطاع خاص له إمكانيات

كبيرة مما أدى إلى انسياب الموارد للقطاع الخاص دون فائدة.

3- برامج الصندوق تؤدي إلى سياسة انكماشية حيث تزداد نسبة البطالة و ينخفض مستوى

الاستهلاك و الاتفاق و بالتالي انخفاض معدلات النمو.

4- تدخل الصندوق في السياسة الداخلية للبلد من الناحية الاقتصادية و فرضه لرفع الدعم على

أسعار المواد الاستهلاكية الرئيسية نتج عنه اضطرابات اجتماعية خطيرة و توسع دائرة الفقر.

5- إجراءات تخفيض قيمة العملة المحلية أدى إلى ارتفاع قيمة الواردات بالعملة الصعبة

حيث تسبب في ارتفاع تكاليف الإنتاج و بالتالي زيادة التكاليف الاستثمارية للمشروعات

الجديدة و كذا ارتفاع مستوى المعيشة و انعكاساته على الأغلبية السابقة من المواطنين.

6- عمل الصندوق على فرض إلغاء القيود و تحرير التجارة الخارجية و التوسع في درجة الانفتاح

و هنا ما يؤدي إلى انتقال الاستثمارات و رؤوس الأموال الأجنبية، و نظرا للمنافسة غير

المتكافئة بين الاستثمار المحلي و الخارجي الأجنبي فإن هذا الأخير يتمكن من السيطرة على

الاقتصاد الوطني.

7- التوزيع غير العادل للحصص ما جعل الدول الرأسمالية؟؟؟؟؟ القرار بينما الدول النامية

تتحمل تكلفة القرار.

8- عمل الصندوق على عدم اقتصاديات الدول النامية و زعزعت الجانب السياسي داخل البلد

و هذا ما يمكن ملاحظته من خلال برامج المطبقة و التي تنج عنها تسريح العمال و تدهور

المستوى المعيشي للفرد.

و نلخص القول أن سياسات و برامج الصندوق تعتبر من تطلعات و طموحات الدول الرأسمالية و الحد من أزمة و مشكلا ما على حساب اقتصاديات الدول النامية.

السياق نذكر تأكيد على تدعيم التعاون بين البنوك المركزية مدف إزالة آثار تدفقات رؤوس الأموال قصيرة الأجل على ميزان المدفوعات من جهة، و توسيع نطاق المعونات و التي يمكن أن يقوم الصندوق النقدي الدولي بتقديمها من جهة أخرى.

إذ يمكن للدول التي تعرف عجزا في موازين مدفوعا ما و الناتجة عن التحويلات الرأسمالية أن تستعمل الموارد المتاحة لديها، و من اجل تعظيم هذه الموارد التي بواسطتها يمكن تحقيق التحويلات التي من شأنها ترقيم جهود التعاون فإنه من الضروري الزيادة في عدد العملات التي تتحقق بواسطتها التحويلات و تسهيلها بين الدول الأعضاء⁽¹⁾.

و لتحقيق هذه التعديلات فإن الاتفاقية العامة تطرقت للقروض التي تم إنشاؤها و استعملت لهذا الغرض و قد تم تجديدها حيث دعمت موارد الصندوق النقدي الدولي بمبلغ 6 مليار دولار، و في سنة 1966 عرفت الحصص تعديلا رابعا، و بذلك ارتفعت موارد الصندوق من 16 مليار دولار إلى 221 مليار دولار⁽²⁾. و في سنة 1967 عرف الذهب انخفاضا ملحوظا الشيء الذي أثر على الاحتياطي الرسمي للصندوق مما جعله يفكر في وسيلة أخرى و تم بعدها إنشاء "حقوق السحب الخاصة" و الغاية من ذلك توفير سيولة نقدية إضافية، و تقديم حقوق السحب الخاصة تعد في حقيقة الأمر العامل الجوهري في النظام النقدي الدولي بعد عملية الإصلاح.

التعديل الثاني: في بداية السبعينيات حصل التغير من التطورات في النظام النقدي الدولي منها إساءة عملية تحويل الدولار إلى ذهب، و الاضطرابات في سوق العملات الأجنبية و السماح بتقلب أسعار الصرف في حدود 2,5% ارتفاعا أو انخفاضاً، كل هذه العوامل أدت إلى ضرورة العودة على استقرار النظام النقدي الدولي و لقد جرت بذلك سلسلة مناقشات نوجزها في مرحلتين:

المرحلة الأولى: عهدت بمناقشة لجنة العشرين التي تضم الدول الصناعية و الدول النامية، و لقد ناقشت جملة من القضايا منها اقتراحات حول إمكانية إصلاح النظام النقدي الدولي و إمكانية إصلاح النظام النقدي الدولي و إمكانية تغيير القانون التأسيسي للصندوق النقدي الدولي و أكتفت اللجنة بالسماح الرئيسية للأهداف و الإصلاحات التالية⁽¹⁾:

(1) د. وجدي محمد حسين، مرجع سابق، ص 105.

(2) د. الهادي خالدي، مرجع سابق، ص 106.

(1) د. ضياء مجيد الموسوي، النظام النقدي الدولي، المؤسسة الجزائرية للطبع، الجزائر 1987، ص 106، 107.

- إقرار مبدأ المسؤولية المشتركة في تحقيق التعاون الخارجي و بالتالي يتعين العمل على إعادة النظر في حالة موازين المدفوعات ليس فقط بالنسبة للدول ذات العجز، بل أيضا بالنسبة للدول ذات الفائض مع الأخذ بالحسبان الأوضاع الخاصة بالدول النامية و الدول المنتجة للنفط.
- اقتراح حل وسط بين جمود نظام بريتون وودز من حيث الاحتفاظ بمبدأ أسعار التعادل الثابتة، و بين نظام تعويم العملات، فاقترحت اللجنة التوسع في مدى التقلبات في أسعار الصرف حول سعر الصرف المتعادل و زيادة حدود هذه التقلبات من 1% إلى 2,5% .
- بالنسبة لتسوية الحسابات الدولية رأَت اللجنة أن تكون عن طريق أصول احتياطية لها قبول دولي عام و هذه الأصول الاحتياطية قد تكون ذهباً أو حقوق السحب الخاصة أو عملات أخرى قابلة للتحويل.
- بالنسبة لمسألة السيولة الدولية من حيث كفايتها و مكائتها فقد رأَت اللجنة ضرورة زيادة الأهمية لحقوق السحب الخاصة.
- أما بالنسبة للدول النامية يمكنها الحصول على قدر أكبر من الموارد الحقيقية و ذلك عن طريق زيادة إفاد a من حقوق السحب الخاصة.

المرحلة الثانية:

- لجنة التنمية و قد اختصت بدراسة الوسائل الكفيلة بزيادة المساعدات النقدية للدول النامية
- اللجنة المؤقتة لمس المحافظين و كانت الخليقة المباشرة للجنة العشرين و لقد تضمن هذا التعديل في هذه المرحلة النقاط التالية:
- ☒ إاء دور الذهب كوحدة قياس لوحدة حقوق السحب الخاصة و لم يعد الذهب وحدة قياس عامة لأسعار التعامل بين العملات الرئيسية.
- ☒ إلغاء السعر الرسمي للذهب و أصبح الأعضاء أحرار في التعامل بالذهب في السوق و فيما بينهم دون الإشارة إلى السعر الرسمي للذهب.
- ☒ إلغاء عملية الدفع الإجمالي بالذهب عن حصص الأعضاء في الصندوق النقدي الدولي.

- ✘ يسمح الصندوق بالتصرف بمقدار 50 مليون أو نسبة من الموجود بحوزته من الذهب على أساس تحويل نصفها بالسعر الرسمي للدول الأعضاء حسب حصصهم في الصندوق أما الجزء الآخر فيتم بيعه بسعر السوق.
- ✘ إيداع الأرباح الناجمة عن الفرق بين السعر الرسمي و سعر السوق في حساب خاص يستفيد منه لمساعدة الدول النامية.
- ✘ على الأعضاء التعامل بينهم من اجل الوصول إلى تحقيق إشراف دولي أفضل على السيولة الدولية ومن أجل أن تصبح حقوق السحب الخاصة بالأرصدة الاحتياطية الرئيسية.

المبحث الثاني: الهيكل التنظيمي للصندوق و موارده و أشكال مساعداته.

المطلب الأول: الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي.

1- الأجهزة المسيرة:

حددت اتفاقية صندوق النقد الدولي هيكله التنظيمي و قد أجريت عليه ثلاث تعديلات منذ وضعها موضع التنفيذ في ديسمبر 1945 و هي تنص على التركيبة التنظيمية التالية: - مجلس المحافظين + لمس التنفيذي - المدير العام - اللجنة المؤقتة و لجنة التنمية.

أ- مجلس المحافظين: و يتكون من محافظ و نائبه لكل دولة من الدول الأعضاء في الصندوق و المحافظون هم عادة إما وزراء مالية أو رؤساء البنوك المركزية و أحيانا يختاروا من بين الشخصيات الأخرى المماثلة، و هو بمثابة الجمعية العامة للصندوق و يجتمع مرة واحدة في السنة وله أن يعقد اجتماعات أخرى لمناقشة و إبداء الرأي في مجموعة من القضايا التي تدخل ضمن صلاحياته كأعلى سلطة في الصندوق و منها:

- الفصل في انضمام الأعضاء الجدد
- مراجعة الحصص و أشكال الدفع
- تعديل اتفاقيات الصندوق أو حلها
- تحديد الدخل الصافي للصندوق الواجب توزيعه ... الخ

و يختلف وزن أعضاء مجلس المحافظين حسب وزن الدولة العضو و حجم حقها فهناك الأعضاء ذوو الأهمية الذين يقررون سياسة الصندوق، و هناك الأعضاء الذين لا تأثير لهم في تحديد سياسة الصندوق رغم أغلبية داخل لمس، و لذلك نلاحظ الهيمنة الواضحة للدول الرأسمالية المتقدمة على توجيهات

الصندوق، لأن أسلوب اتخاذ القرارات يقضي بضرورة حصول أي قرار مبدئي على أكثرية 85% من الأصوات و هذا ما يعطي للولايات المتحدة الأمريكية حدها ما يوازي حق النقض لأي قرار لا توافق عليه فهي تملك بمفردها 83,17% من الأصوات (1)

ب- المجلس التنفيذي: يتكون من 24 مدير تنفيذي يجري تعيين خمسة منهم بصورة منفردة من قبل بلدانهم وهي: الو.م.أ، اليابان، فرنسا، ألمانيا، بريطانيا، و ينتخب الباقون من قبل بقية الدول الأعضاء المقسمة إلى مجموعات بحيث تختار كل مجموعة مديرتن تنفيذيا يمثلها في المجلس الذي يعتبر الهيئة الدائمة لاتخاذ القرارات في صندوق النقد الدولي و ممارسة صلاحية كمرقبة سياسات أسعار الصرف، و تحديدا المساعدات المالية و الفنية المطلوبة تقديمها، و إجراء المشاورات مع أعضاءهم و القيام بالمراقبة عن طريق إرساليات للبلدان المعنية بذلك، و تحديد الميزانية الإدارية و المصادقة عليها، و اختيار المدير العام للصندوق، و تتفاوت مكانة المديرين التنفيذيين تبعاً لمكانة دولهم التي ترتبط بالقيمة المالية للحصة التي تعتبر "أهم عنصر في العلاقات المالية و التنظيمية بين العفو و صندوق النقد الدولي" (2) و بصورة عامة فإن المجلس التنفيذي "مجلس إدارة صندوق النقد الدولي" و وظائف تتعلق بالميزانية الإدارية و أخرى تنظيمية إدارية، و بعضها استشارية رقابية و هو المحرك الحقيقي و العضلي لصندوق النقد الدولي.

ج- المدير العام لصندوق النقد الدولي: ينتخب من قبل أعضاء المجلس التنفيذي لمدة خمس سنوات و جرت العادة أن يكون غير أمريكي على عكس مدير البنك الدولي الذي يختار من بين رعايا الو.م.أ أن فكان جميع مدراء الصندوق منذ تأسيسه إلى الآن الأوروبيين (3) و يقوم المدير العام برئاسة المجلس التنفيذي و يدير الأعمال اليومية للصندوق تحت إشرافه، و هو مكلف بتحقيق الانسجام بين المجلس المذكور و موظفي الصندوق و له دوره في إعداد الميزانية و تنفيذها بعد مصادقة المجلس عليها، كما يؤمن بالتنسيق بين المجلس و سائر الأعضاء و المنظمات الدولية و الجهوية إضافة إلى مهامه الاستشارية و التمثيلية و التنسيقية.

(1) نشرة صندوق النقد الدولي، سبتمبر 1995، ص3.

(2) نشرة صندوق النقد الدولي، أغسطس 1994، ص5.

(3) نشرة صندوق النقد الدولي، سبتمبر 1995، ص25 و ما بعدها.

و يقوم بالإشراف على مختلف غدارات الصندوق سواء ذات الاختصاص الوظيفي مثل: إدارة الشؤون المالية و إدارة الشؤون القانونية، و إدارة شؤون النقد و الصرف و إدارة الإحصاء و الخزينة ... الخ أو ذات الاختصاص الجهوي مثل دائرة إفريقيا و دائرة آسيا، و دائرة أوروبا و دائرة نصف الكرة الغربي ... أو ذات الاختصاص الفني و الفني و التكويني مثل معهد صندوق النقد الدولي. ؟؟؟؟؟؟؟؟ المشترك و دائرة المصارف المركزية، و أمانة المساعدة الفنية ويمارس المدير اعام وظائفه تحت إشراف ا لمس التنفيذي وبمساعدة ثلاث نواب له.

2- الأجهزة الاستشارية:

أ. الأجهزة العاملة داخل إطار صندوق النقد الدولي:

• **اللجنة المؤقتة:** أنشئت خلال الاجتماعات السنوية لعام 1974 و تكون من 24 محافظا من محافظي الصندوق (وزراء المالية عادة) و تجتمع مرتين خلال السنة ؟؟؟؟ التقارير اللازمة إلى مجلس المحافظين و المتعلقة بإدارة و عمل النظام النقدي الدولي و ترفقها بالاقترحات الخاصة بتعديل و إثراء مواد اتفاقية إنشاء الصندوق. و قد أنشئت بصورة مؤقتة كبديل للمجلس الذي نصت عليه الاتفاقية و يعتبر الهيئة الدائمة على المستوى الوزاري الذي يشرف على إدارة النظام النقدي الدولي و يقدم التوجيهات، و المقترحات اللازمة لتعديل مواد الاتفاقية و لكن مجلس المحافظين لم ينشئ هذا ا لمس.

• **لجنة التنمية:** هي لجنة وزارية مشتركة بين مجلس محافظي صندوق النقد الدولي و مجلس محافظي البنك الدولي تتكون من 22 عضوا من وزراء المالية و تعتمد عادة اجتماعين في السنة يتوافقان مع اجتماعي اللجنة المؤقتة و تقوم برفع التقارير إلى مجلس المحافظين تتعلق بقضايا **التنظيمية** و السبل الملائمة لنقل موارد حقيقية على البلدان النامية.

إن لجنة التضمنية تعتبر الهيئة التي تساعد على التنسيق القرارات و العامل البرنامجي بين صندوق النقد الدولي و البنك الدولي في تعاملها مع البلدان النامية، و هناك لجتان تعملان خارج إطار الهيكل التنظيمي للصندوق تشمل **الأولى الأول** لأكثر **تضبيعا** في العالم و تسمى مجموعة العشرة GROUPE10 و تمثل الثانية البلدان النامية و تسمى مجموعة الـ 24: GROUPE 24

ب- الأجهزة العاملة خارج إطار الصندوق

* مجموعة العشرة:

قد أنشئت سنة 1962 بمقتضى الاتفاق المبرم بين مجموعة من البلدان الصناعية الأعضاء وهي بلجيكا، كندا، الو.م.أ، فرنسا، بريطانيا، اليابان، هولندا، ألمانيا، إنجلترا، السويد، على تقديم قروض دعم مالية إضافية للصندوق لمساعدة أعضاء في إطار تسهيلات الاتفاقات العامة للقروض و تعبر هذه مجموعة، مواقف الدول الصناعية المتعلقة بالنظام النقدي و المالي الدولي، و تعتبر قرارا ا و توصيا ا المؤشر الأساسي الذي يحكم قرارات و مواقف صندوق النقد الدولي.

و قد تناوب على إدارة صندوق النقد الدولي منذ تأسيسه المدراء الآتية أسماؤهم:

- كاميل جات من بلجيكا أول مدير للصندوق 1942-1951
- إيفاروت من السويد مدير عام للصندوق 1951-1956
- بيرجا كبسون من السويد مدير عام للصندوق 1956-1963
- بيربول شويتزر من فرنسا مدير عام للصندوق 1963-1973
- جومانس ويتيفين من هولندا مدير عام للصندوق 1973-1978
- جاك دي لاروزيير من فرنسا مدير عام للصندوق 1987-1987
- ميشاكامديسو من فرنسا مدير عام للصندوق من 1987

المطلب الثاني: موارد الصندوق

1- حصص الأعضاء.

إن الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي تساهم بحصة معينة يتحدد على أساسها:

- اكتتاب كل دولة في الصندوق
 - القوة التصويتية لكل دولة
 - الإمكانية المتاحة لاستخدام موارد الصندوق (حقوق السحب)
- كان الأعضاء يدفعون 75% بالعملة الوطنية و 25% من الحصة المتبقية بالذهب و عدلت فيما و أصبح البلد العضو يدفع 75% بالعملة الوطنية و 25% بالعملة القابلة للتحويل و الاستخدام.

• تحديد حصص الأعضاء

تحدد حصص الاكتتاب المبدئية في عضوية الصندوق للأعضاء الأصليين بموجب صيغة تشمل على متغيرات اقتصادية هامة في الدخل القوي الأرصدة الاحتياطية الرسمية من العملات القابلة للتحويل، و قيمة الصادرات و الواردات ... الخ.

و قد استمدت الصندوق منذ إنشائه صيغا عديدة لتمديد الحصص المبدئية

$$Q = (0,01y + 0,025R + 0,5P + 0,227VC)(1 + \frac{C}{Y}) \text{ أهمها}$$

$$Q = 0,0045y + 0,05281008R + 0,039(P + C) + 1,0432VC \text{ ثم أصبحت}$$

و تعرف الرموز السابقة كما يلي:

$$Q = \text{الحصة}$$

$$Y = \text{إجمالي الناتج المحلي (1985)}$$

$$R = \text{متوسط الاحتياطات الشهرية (الذهب و العملات القابلة للتحويل) (1985)}$$

$$P = \text{المتوسط السنوي للمدفوعات الجارية (متوسط 1985-1981)}$$

$$C = \text{المتوسط السنوي للمحصلات الجارية (انحراف معياره واحد عند متوسط متحرك لخمس}$$

سنوات في الفترة 1973-1985

و قد أجريت تعديلات وزيادات في حصص جميع الأعضاء تقريبا.

* حساب قيمة وحدة حقوق السحب الخاصة ح س خ. Le droit de tirage spécial SDR

ترتبط قيمة وحدة حقوق السحب الخاصة بقيمة خمس عملات أساسية تشكل سلة التقييم

و هي الدولار الأمريكي، الجنيه، الإسترليني، الين الياباني، المارك الألماني، الفرنك الفرنسي، و كانت

النسب المئوية المرجحة لخلق عليها في تحديد قرار كل عملة فمن سلة التقييم حتى اية سنة 1990 هي

40% للدولار الأمريكي 21% للمارك الألماني 17% الين الياباني 11% لكل من الفرنك الفرنسي و

الجنيه الإسترليني، و تحدد هذه النسب على أساس الأهمية النسبية لهذه العملات في التجارة الدولية

بالنظر إلى قيمة صادرات الأعضاء في الصندوق، و كذلك الأرصدة الاحتياطية من تلك العملات التي

احتفظت الدول الأعضاء في الصندوق خلال فترة معينة متغيرة.

و يحسب بناء على ذلك صندوق النقد الدولي يوميا قيمة وحدة حقوق السحب الخاصة مقومة

بالدولار الأمريكي انطلاقا من سلة التقييم الخماسية العملات و ستنين في الجدول اللاحق كيفية

حساب وحدة حقوق السحب.

القيمة المعدلة بالدولار (3)	سعر صرف العملة مقابل الدولار (2)	مقدار العملة (1)	عملات سلة التقييم
0,300438	1,48450	0,4460	المارك الألماني
0,160197	5,07500	0,8130	الفرنك الفرنسي
0,251038	108,35000	27,2000	الين الياباني
0,162561	1,51820	0,01050	الجنيه الأسترليني
0,582000	1,00000	0,5820	الدولار الأمريكي
1,456234	وحدة حقوق السحب الخاصة		

قيمة وحدة حقوق السحب الخاصة في اية شهر أوت 1996

وحدة حقوق السحب الخاصة = 1,456234 دولار أمريكي. الدولار = 0,6867 وحدة حقوق سحب خاصة.

العمود (1) يمثل مقدار العملات المكونة لسلة حقوق السحب لكافة الخاصة

العمود (2) يمثل أسعار الصرف لوحدة العملات مقابل الدولار ؟؟؟؟؟

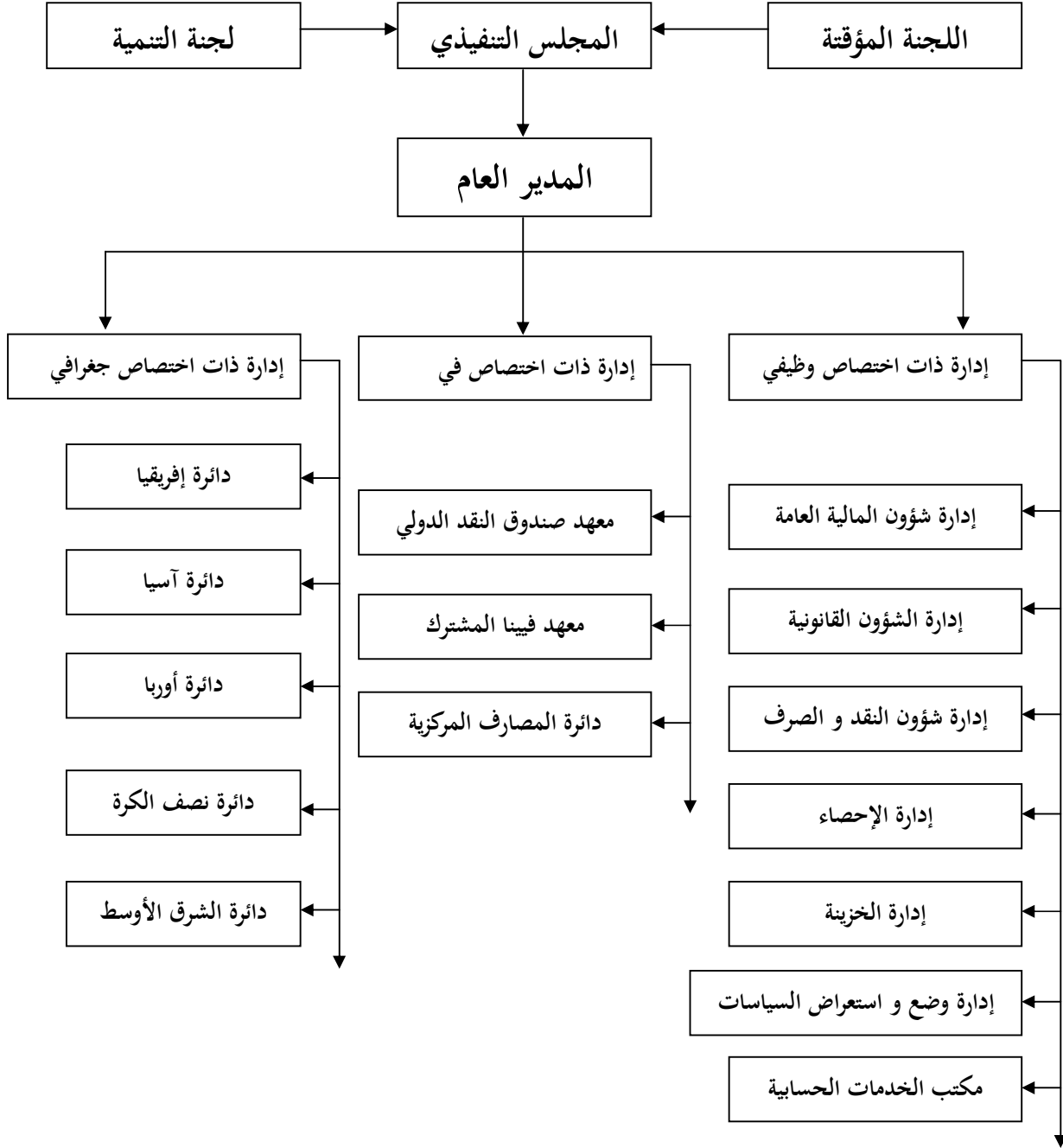
عدا الجنسية الأسترليني الذي يصرفه بعدد الدولارات مقابل الجنيه الأسترليني.

العمود (3) المقابل بالدولار الأمريكي لمقادير العملية في العمود (1) / سعر الوزن في العمود (2)، أي

العمود (1) مقسوما على العمود (2)

المرجع: نشرة صندوق النقد الدولي، أغسطس 1996 ص 20.

الهيكل التنظيمي و الإداري لصندوق النقد الدولي.



* أثر الحصص على القوة التصويتية في الصندوق.

إن مقدار الحصة الذي يتحدد على أساس الفترة الاقتصادية للبلد العضو ممثلة في حجم اقتصاده يعتبر أهم عنصر يبرز علاقة ذلك البلد المالية و التنظيمية و التأثيرية بالصندوق، و تحسب على أساسه قوته التصويتية، فلكل عضو 250 صوت مستحق مضاف إليها صوت واحد مقابل كل 100 ألف وحدة حقوق سحب خاصة، و من هنا نجد أن البلدان القوية هي المهيمنة على الصندوق و سياساته تندرج في إستراتيجيتها العامة، و إنه لا وزن للبلدان النامية ذات الاقتصاديات الضعيفة فهي مجرد تابعة فيقرارا ١.

فتستحوذ 5 دول على أكثر من 39% من الحصص و الأصوات و هي أمريكا 17% و اليابان و فرنسا و ألمانيا و بريطانيا ب 22%.

و إذا أضفنا مجموعة أخرى من دول الإتحاد الأوربي نجد بأن 12 دولة تستحوذ على أكثر من 52% من الأصوات و من الحصص في حين لا تمتلك بقية الدول و عددها 178 دولة سوى على أقل من 48% من الحصص للأصوات و هذه الوضعية تجعل الصندوق مجرد مؤسسة في خدمة الدول القوية المهيمنة و لذا فإن إستراتيجياته و إصلاحاته مستوحاة من واقع الأزمات التي تشهدها تلك البلدان بغية تكييف التطورات في البلدان النامية مع أزمات الدول المتقدمة في إطار موجة جديدة لعولمة الليبرالية و إعادة إنتاج التبعية و تحديلاً ليا ١، و الجدول التالي يبرز وزن البلدان القوية مقارنة ببعض الدول الأخرى كمثل بتاريخ أوت 1996.

؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟

2- الاقتراض

يعتبر الاقتراض من المصادر المكتملة للمورد الرئيسي المتمثل في حصص الأعضاء الذي يلجأ إليه الصندوق في حالة تزايد الضغوط على السيولة المتاحة لديه.

و قد لجأ الصندوق إلى هذا المصدر اعتباراً من سنة 1962 و تم تنظيم عملية اللجوء للاقتراض عبر الزمن حيث اعتمدا لس التنفيذ في جانفي 1982 المبادئ التوجيهية للاقتراض التي تضبط طبيعة الاقتراض و شروطه و حدوده.

المطلب الثالث: أشكال المساعدات

أولاً: المساعدات المالية.

يقدم صندوق النقد الدولي للأعضاء مساعدات مالية متنوعة و متباينة حسباً لطبيعة وقيمة الحجز في موازين المدفوعات، و درجة الالتزام بالسياسات و الإجراءات التي تدف إلى التخفيف من حدة الاضطرابات المالية و الاقتصادية وفق رؤية جزاء الصندوق.

إن المساعدات المالية و التسهيلات التي يقدمها الصندوق للدول الأعضاء تمكن البلد من الاقتراض من الصندوق بمبادلة مبلغ من عملته بمقدارها يعادلها من عملات باقي الأعضاء الآخرين أو بحقوق السحب الخاصة لدى صندوق النقد الدولي، و بعد الفترة المحددة المتفق عليها يعيد البلد أو حقوق السحب الخاصة و هذه العملية الاقتراضية من شراء و إعادة الشراء مما **حلة** لعملية الاقتراض بفائدة ذلك أن الصندوق يفرض رسوماً على عمليات الشراء. ومن أهم أنواع المساعدات المالية التي يقدمها الصندوق نذكر:

أ- الشريحة الاحتياطية *Resserve tranche*

و هي مقدار الزيادة في حصة العضو عند حيازات الصندوق من عملته في حساب الموارد العامه باستثناء الحيازات الناجمة عن عمليات الشراء و الاقتراض التي قام بها ذلك البلد في إطار مختلف السياسات الاستخدامية لموارد الصندوق، و يجوز للبلد الذي له شريحة احتياطية أن يقترض مبلغاً يعادل قيمتها بشرط وجود حاجة مرتبطة بميزان المدفوعات و لا يخضع هذا السحب للسياسات الاقتصادية المتبعة و لا تفرض عليه رسوم و هي ليست استخداماً لموارد الصندوق، يمكن للبلد المعني أن يستخدمها بحرية.

ب- الشرائح الائتمانية.

تعد هذه السياسة من أهم السياسات الاستخدامية لموارد الصندوق حيث يقدم الائتمان في أربع شرائح يعادل مقدار كل شريحة 25% من حصة البلد العضو.

و يمكن تقسيم المساعدات الائتمانية المقدمة في إطار الشرائح الائتمانية إلى:

- 1- الشريحة الائتمانية الأولى.
- 2- الشرائح الائتمانية العليا.

* الشريحة الائتمانية الأولى:

و تتم عملية الاقتراض في إطار الشريحة لائتمانية الأولى المقدرة بـ 25% من حصة البلد العضو بعد أن يبين ذلك البلد بأنه يبذل مجهودات معتبرة في إصلاحات المعتمدة للتخفيف من عجز ميزان مدفوعات خلال مدة البرنامج و في العادة يتم تسديد المبالغ المسحوبة (إعادة الشراء) في فترة تمتد من ثلاث سنوات إلى خمس سنوات.

* الشرائح العليا الائتمانية:

و تقدم باقي الشرائح الائتمانية المتبقية في حال كون البلد العضو ملتزماً بتنفيذ برنامج محدد متفق عليه مع الصندوق الذي يرى بأنه برنامج سليم و معقول يدخل في إطار سياسات العامة، وتتم عملية سحب الشرائح على أقسام ترتبط بدرجة الالتزام بمحتويات البرنامج و معايير الأداء المطلوب و تسدد المبالغ المسحوبة خلال مدة تتراوح بين ثلاث سنوات إلى خمس سنوات.

2- التسهيلات التمويلية:

أ- التسهيل التمويلي الممدد (EFF)

يستخدم هذا التسهيل البلد الذي يعاني من مشكلات ميزان المدفوعات نتيجة لاختلالات هيكلية في مجالات الإنتاج و التجارة و الأسعار الأمر الذي يجعل من الصعوبة على تلك الدول أن تستمر في تطبيق السياسات الائتمانية و الإصلاحات التي يؤكد على تنفيذها صندوق النقد الدولي، و يجعل البلد على الائتمانية، إذ يمكن هذا التسهيل من الحصول على 68% من حصة سنويا و أكثر من 30% من حصته بصورة تراكمية خلال ثلاث أو أربع سنوات أحيانا، و يقوم البلد الذي يحصل على تلك الموارد (المشتریات بعملته المحلية) بإعادة الشراء (لعملته) على أقساط نصف سنوية عددها 12 ؟؟؟؟ خلال فترة تسديد تتراوح بين أربع سنوات و نصف إلى 10 سنوات إذا كانت الموارد عامة، و يقوم بالتسديد إذا كانت الموارد مقترنة على أقساط ائتمانية خلال فترة تمتد من ثلاث سنوات ونصف إلى سبع سنوات⁽¹⁾.

و من الشروط الأساسية المطلوبة للاستفادة من هذا التمويل الممدد هو أن يتقدم البلد ببرنامج متوسط الأجل شامل للتخفيف من حدة الاختلالات الهيكلية في البرنامج، إضافة إلى برنامج مفصل للسنة الأولى ثم لكل سنة تالية يحدد الأهداف السنوية و السياسات المراد تنفيذها و الإجراءات المطلوب اتخاذها، و تخضع الدولة بصورة كاملة للمراقبة و المتابعة و التوجيه من قبل خبراء صندوق النقد الدولي، مع العلم بان هذا التمويل قد أنشأ في سبتمبر 1974.

(1) صندوق النقد الدولي، موارد الصندوق مصادر ها و استخداماتها، مرجع سابق، ص14.

ب- التسهيل التمويلي للتصحيح الهيكلي: SAF

تقدم في إطار هذا التسهيل التمويلي الموارد بشروط سيرة البلدان الأعضاء منخفضة الدخل التي تواجه مشكلات عجز دائم في ميزان المدفوعات من أجل دعم برامج متوسطة المدى للتصحيح الكلي و الهيكلي.

ولاستحقاق موارد هذا التسهيل يقوم العضو بمساعدة خبراء الصندوق بإعداد وثيقة تمثل إطار السياسة العامة و تتحدد في إطارها الخطوط العامة لبرنامج تصحيح هيكلي متوسط المدى يغطي فترة ثلاث سنوات، و يترافق ذلك مع إعداد برامج سنوية مفصلة قبل صرف ؟؟؟؟؟؟ التسهيل التمويلي، و تستخدم معايير أربع سنوية لتقييم مدى الالتزام بمشروطة الصندوق، و أداء تلك البرامج و في العادة يحصل العضو الذي حظي بالدعم على شريحة في السنة الأولى تناول 15% من حصته تتبعها شريحتان اثمانيتان في السنة الثانية و الثالثة مقدار كل واحدة منها 20% من حقه العفو.

و قد أنشأ التسهيل SAF في مارس 1986 لتقديم المساعدة للبلدان المنخفضة الدخل التي تعاني من اختلالات في ميزان المدفوعات بشروط مميزة بحيث يبلغ سعر الفائدة على تلك القروض 0,5% و يسدد الالتزام على أقساط عشرة متساوية كل نصف سنة خلال فترة تتراوح بين خمس سنوات و نصف و عشر سنوات.

ج- التسهيل التمويلي المعزز للتصحيح الهيكلي +EASF

يقدم صندوق النقد الدولي تسهيلات تمويلية للبلدان الأشد فقرا التي تلتزم و تعمل على تنفيذ برامج لتصحيح الاختلالات الهيكلية بغية تحسين وضعية ميزان المدفوعات.

و قد اعتمد الصندوق هذا التسهيل التمويلي المعزز في ديسمبر 1987 وهو لا يختلف عن التسهيل التمويلي للتصحيح الهيكلي من حيث الاهداف و الشروط و الخصائص لعل الفروق الأساسية تكمن في الأحكام المنظمة لإمكانية استخدام الموارد و حجمها و أسلوب المتابعة و التقييم و طريقة التمويل فنقلنا على أن التسهيل المعزز يخصص للبلدان الأكثر فقرا، فإن حجم الموارد في إطاره يبلغ حدا أقصى قدره 190% من حصته لمدة البرنامج المقدرة بـ 3 سنوات و قد يصل أحيانا إلى 299% من الحالات الاستثنائية، و عادة تدفع قروض هذا التسهيل على أساس ؟؟؟؟؟ سنوي و تسدد المبالغ المستحقة خلال فترة تمتد من خمس سنوات و نصف إلى 10 سنوات و يبلغ عدد الدول المصنفة ضمن الأعضاء المرهلين للاستفادة من هذا التسهيل حاليا أكثر من 70 دولة من أشد البلدان النامية فقرا.

د- التسهيل التمويلي التعويضي و الطارئ CCFF

إن الدول الأعضاء التي تواجه عجزا في ميزان مدفوعا ا نتيجة الانخفاض المؤقت لحصيلة صادرا ا بسبب عوامل خارجية مؤقتة تخرج عن سيطر ا الداخلية، يمكنها الحصول على مساعدة في إطار هذا التسهيل.

و يبلغ حجم التمويل المتاح للبلد العضو 30% من حصته إذا كان العجز مرتبطا بانخفاض حصيلة الصادرات أو بعض الطوارئ الخارجية، و 15% من الحصاة إذا كان الأثر يرجع إلى ارتفاع تكاليف واردات الحبوب، و يجوز استكمال تخفيف حدة الأثرين السابقين ل 20% أخرى من الحصاة. و إذا كان البلد قد التزم ببرنامج مع صندوق النقد الدولي فيإمكانه الحصول على تمويل متعلق بتلك الطوارئ المرتبطة بتنفيذ البرنامج و كذل العناصر الأخرى المتعلقة بانخفاض حصيلة الصادرات و ارتفاع تكاليف واردات الحبوب يجعل الحد الأقصى للتمويل إلى حوالي 95% من حصاة البلد العضو. و بيد التسديد بعد ثلاث سنوات و ثلاث أشهر و ينتهي بعد 5 سنوات و لكنه في الحالات التي يتحسن فيها وضع ميزان المدفوعات للدول التي استفادت من ؟؟؟؟؟ التمويل فإ ا تقوم بإعادة الشراء لتسوية وضعيتها قبل المدة المحددة علي عدة تعديلات و ادمج في أوت 1988 مع التمويل المتعلق بالطوارئ.

ه- التسهيل التمويلي لتحويل الأنظمة الاقتصادية:

أنشء هذا التسهيل في سنة 1993 لمساعدة الدول الأعضاء التي تعاني من مصاعب ميزان المدفوعات الناتجة عن التحويل من النظام الاشتراكي إلى النظام الليبرالي و الدول المؤهلة للاستفادة من هذا المورد الائتماني هي الدول الاشتراكية سابقة أو الدول المرتبطة هذه اموعة، و تقوم بتمويلات جذرية للانتقال على النظام الليبرالي " فعندما يقدم بلد عضو بطلب استخدام موارد تسهل التحويل النظامي فعلى الصندوق أن يتأكد من أن العضو سوف يشرع بأسرع ما يمكن في اعتماد سياسات، و تنفيذ الإصلاحات الهيكلية و المؤسسة اللازمة لخلق ظروف الاقتصاد **الوقفي** و المعني بالسياسة الاقتصادية في إطار السوق"⁽¹⁾

و تبلغ الموارد المتاحة في إطار هذا التسهيل حوالي 50% من حق البلد العضو و يبدأ تسديد القرض بعد 4 سنوات و نصف إلى 10 سنوات مع العلم بأن هذا التسهيل مؤقت.

(1)

و- التسهيل التمويلي المخزونات الاحتياطية:

إن الدول الأعضاء التي تساهم في تمويل المخزون الاحتياطي للمنتجات الأولية بشكل يساعد على التخفيف من حدة التقلبات في أسعار صادرا ، الأمر الذي ينعكس في تقليل تغيرية الصادرات، بإمكانها الحصول على مساعدات تمويلية لمواجهة وضعية ميزان المدفوعات المرتبطة بالمساهمة في المخزونات الاحتياطية الدولية تعادل 35% من حصة البلد العضو.

و قد استخدم الصندوق موارده فيما يتعلق بالمخزونات الاحتياطية من التصدير و الكاكاو و المطاط الطبيعي و السكر.